

الفصل الرابع

المحاكمة الثانية

من فوق المنابر

وهي المحاكمة التي تولاها نفر من خطباء المساجد، ومن يشايعونهم ممن تخصصوا في إلقاء المواعظ الدينية، أو الفتاوى الفقهية أو غيرها من الكتابات الدينية بصفة عامة.

مقدمة:

والحقيقة أننا سوف نجد أنفسنا أمام طوائف مختلفة ممن يمكن أن ندعوهم برجال الدين، مع إبداء ملاحظة هامشية فحواها أنه لا يوجد في الإسلام من يمكن أن تطلق عليه «رجل دين» لبساطة الإسلام وسماحته، ولأن كل مسلم مطالب بأن يُلمَّ بأصول دينه، ولمن شاء أن يتوسع فيها فالمراجع متاحة أمامه وميسورة، بل وإنه ليكفي المسلم أن يجعل ملاذه ومرجعه القرآن الكريم، كما هو الشأن بالنسبة للغالبية العظمى من المسلمين ليمدّه بأوفى زاد يتصل بحقيقة الإسلام، وبأسسه ومبادئه بل وبما تضمنه القرآن من أحكام للعبادات والمعاملات.

ومن ناحية أخرى، فإنه ليس لمن يعمل بفقّه الإسلام زى موحد، فله أن يلبس ما يشاء، وإن كانت نسبة كبيرة تحرص على ارتداء الزى التقليدي للمشايخ، فإن هذا لا يمنع من أمرين: لا يمنع من أن نسبة لا يستهان بها من العلماء المتخصصين في الدراسات الإسلامية حتى بلغوا مرتبة الأستاذية يؤثرون «الزى» الشائع ولا يرتدون العمامة. كما أن ذلك لا يمنع أيضا من وجود أعداد غفيرة من بين من يرتدون العمامة ليسوا متخصصين في الدراسات الدينية أو أن صلتهم بها لا تجعل منهم أهل علم بها.

ونخرج من هذه الملاحظات الأولية إلى أننا سوف نحاول أن نعدّد الطوائف التي تناولت الرواية تناولا دينيا، وسمح البعض منهم لنفسه أن يتحدث عنها من فوق منابر الخطبة التي خصصت للوعظ والإرشاد وتفقيه المسلمين بأمر دينهم، كما أن بعضهم

الآخر اختار منبرا مختلفا هو منبر الصحافة التي توصف بأنها دينية، وكلا المنبرين له صلة وثيقة بالآخر.. وثمة نفر ثالث أصدر كتبا قائمة بذاتها تناول فيها ذات الرواية بالتفسير الذي يستند إلى الدين..

والملاحظ أن هؤلاء قد مالت الأغلبية من بينهم إلى التفسير الذي يأخذ بغلبة السوء على الرواية، بل إن البعض منهم ليصم مؤلفها بالكفر والإلحاد، ويطلبه بالتوبة وإلا فليوقع عليه حد الردة..

ومع ذلك فقد كان هناك نفر من هؤلاء، مالوا إلى الاعتدال، بل إن بعضهم قد وصل بالرواية إلى حد الثناء عليها والإشادة بها دون أن يخرج ذلك البعض عن حدود الدين، أو يستهينوا باحتمال قيام تفسير ديني..

وقد جمعت منابر الخطابة ومنابر الصحافة ومنابر الكتابة والتأليف كل هؤلاء.. وها نحن نستعرض معظم ما قالوا في حدود ما استطعنا استقصاءه، وهو وإن كان استقصاء غير كامل إلا أنه أوفى ما أمكننا وهو على كل حال يلقي نظرة شاملة على الموضوع ومختلف اتجاهات تناوله الدينية:

فتوى «عمر عبد الرحمن»:

مما يذكر أنه في أبريل سنة ١٩٨٩م كان أحد زعماء الجماعة الإسلامية البارزين وهو الشيخ «عمر عبد الرحمن» - المسجون حاليا في أمريكا مدى الحياة لاتهامه بتدبير جرائم إرهابية داخل الولايات المتحدة - كان هذا الشيخ المتطرف قد أصدر فتوى بإهدار دم «نجيب محفوظ»، وقد نشرت جريدة الأنباء الكويتية هذه الفتوى في حديث مع الشيخ «عمر عبد الرحمن» حيث قال الشيخ بالنص:

(إنه من ناحية الحكم الإسلامي، فإن «سلمان رشدي» ومثله «نجيب محفوظ» مرتدان، وكل من يتكلم عن الإسلام بسوء فهو مرتد، والحكم الشرعي أن يستتاب، فإن لم يتب وجب قتله، ولو نفذ هذا الحكم في «نجيب محفوظ» عندما كتب «أولاد حارتنا» لتأدب «سلمان رشدي»).

وقد ظلت هذه الفتوى التي أصدرها الشيخ «عمر عبد الرحمن» تعمل عملها حتى انتهت بمحاولة اغتيال «نجيب محفوظ» سنة ١٩٩٤م (يراجع «رجاء النقاش» - «أولاد حارتنا» بين الفن والدين - ص ٧٠ ، ٧١).

من فوق منبر جريدة النور:

«في يوم الأربعاء ٢٢ فبراير ١٩٨٩م، صدرت صحيفة «النور» الإسلامية، وقد شغلت هذه القضية أكثر من نصف العدد المكوّن من عشر صفحات من القطع الكبير للصحف. وقد يبدو هذا أمرا طبيعيا ومفهوما بالنسبة لجريدة تصف نفسها بأنها جريدة إسلامية، ولكن الغريب حقا هو أن هذه الجريدة ربطت بين «سلمان رشدي» و«نجيب محفوظ» وعدّتهما وجهين لعملة واحدة، بل عدّت الجريدة أن «سلمان رشدي» هو من تلاميذ رواية «نجيب محفوظ» «أولاد حارتنا» الذين باعوا أنفسهم للشيطان على حدّ تعبير الجريدة، ونشرت الجريدة مقالا طويلا استغرق الصفحة الأخيرة بأكملها مع بقية للمقال في صفحة داخلية، وكان هذا المقال بتوقيع كاتب اسمه «مصطفى عدنان» وهو الاسم الذي تبين أنه اسم مستعار للكاتب الصحفي «رائد العطار»، وهذا ليس مجرد اجتهاد قابل للخطأ بل هو حقيقة ثابتة.. على أن «رائد العطار» نفسه لم يكن ينفي أنه صاحب تلك المقالات، وكان الكاتب يفخر بنفسه وبحملته على «نجيب محفوظ».

في مقال «مصطفى عدنان» أو «رائد العطار» يقول الكاتب ساخرا ومحرضا: (إنني لن أغضب بعد أن نزل «نجيب محفوظ» منذ أيام ليناضل مع توأم أولاد حارته مؤلف آيات شيطانية، فقد عذرت في دفاعه عن «سلمان رشدي» لأن هذا أي «سلمان رشدي» إنما يطرح دم «نجيب محفوظ» للإهدار. ومعنى هذا الكلام أن «نجيب محفوظ» يدافع عن نفسه في دفاعه عن «سلمان رشدي») (يراجع «رجاء النقاش» ص ٨٧، ٨٨).

ويعلق «رجاء النقاش» على ذلك بقوله: (وهكذا عدّ الكاتب أن مناداة «نجيب محفوظ» بمواجهة الفكر بالفكر هي دفاع عن «سلمان رشدي») ويدافع «رجاء» عن «نجيب» بقوله: «وهذا تزييف صريح ومتعمد لرأى «نجيب محفوظ»، لأن رأى «نجيب محفوظ» ليس فيه أي تأييد «لسلمان رشدي»، بل هو دعوة إلى الحوار بين الأفكار، والابتعاد عن العنف واستخدام السلاح، فلن تتغير الأفكار بالمسدسات والقنابل، وإنما تتغير الأفكار بمعارضتها عن طريق أفكار أفضل منها، والكشف عن عيوب الأفكار الخاطئة بالحجة والبرهان» (ذات المرجع - ص ٨٨).

خطب «الشيخ كشك»:

وقد تلقف زعماء التطرف الإشارة، وكانوا - كما يذكر «رجاء النقاش» - في تلك الأيام سنة ١٩٨٨م، ١٩٨٩م في عز قوتهم، وبدأت منابر المساجد التي كانوا يسيطرون عليها

تبت سمومها، وكان من أكثر المهاجمين «لنجيب محفوظ» في خطبة الجمعة من كل أسبوع الشيخ «عبد الحميد كشك» الخطيب الشعبي المشهور في أحد مساجد القاهرة. وكانت خطبه يؤمها نفر كبير وجمهور عريض من المصلين، وكانت الشوارع حول المسجد تضيق بالمصلين، فضلا عن أن تلك الخطب كان يجرى تسجيلها وطبعها وتوزيعها أولا فأول، في شرائط وكانت تلك الخطب التي خصصها لمهاجمة «نجيب محفوظ» خطبا عديدة وصفه فيها بالكفر والزندقة، والإلحاد، وكان يصف فيها «نجيب» بكل نقيصة، ونسب إليه مساوئ الأرض كلها.

* * *

وفي الواقع أن «الشيخ كشك» كانت له مواهب في إلقاء خطبه تجذب الكثيرين إليه، وتجعلهم مفتونين بسماع خطبه، ومنهجه في صياغتها، وطريقته في إلقائها، وأسلوبها، وعباراتها.. فهو يختار من الموضوعات أشدها حساسية، وقربا من عقول الجماهير، سواء كانت موضوعات دينية أو غير دينية. كان له صوت جهورى جذاب، ألفاظ واضحة، سلامة نطق، وقع مؤثر في الأذان، وأداء متميز يعلو ويهبط، يشتد ويرق، يغلظ ثم يلين.. ولكنه متدفق فى جميع الأحيان.. أما عباراته وتعبيراته فمنمقة، موزونة، بليغة وإن عمد إلى استعمال التعبيرات الجارية فى بعض الأحيان.. وهو كثير الاستشهاد بالشعر، واستعمال المترادفات، والتوقف بين الحين والآخر ليصلى ويسلم على رسول الله مرددا مدائح، وصفاته ثم يعود إلى موضوعه.. وقد يقطعه بعبارات يناجى بها الرب الكريم ويستثير بها مشاعر الجمهور، ثم إنه يحسن التصوير، ويختار العبارات المؤثرة ولديه مقدرة فائقة على أن يأسر جمهوره طوال خطابه الذى لا يمل أحد من سامعيه منه.. وبهذا كله كان يمكنه أن يسيطر على جمهوره، ويشغله حتى عن نفسه.

ولم يقف الشيخ بخطبه عند حد تسجيل خطبه وإذاعتها فى شرائط. بل إنه جمعها بين دفتى كتاب مازال متداولاً حتى الآن عنوانه بعنوان لافت هو: كلمتنا فى الرد على «أولاد حارتنا». وسوف نفرّد له موضعا بين هذه المنابر المختلفة، مع سواه من عروض الرواية بين دفتى أكثر من كتاب.

والواقع أن الشيخ «عبد الحميد كشك» لم يكن وحده فارس حلبة منابر المساجد، فقد كان له أقران آخرون في مساجد مختلفة سايروا «الشيخ كشك» في تخصيص خطبهم المنبرية للهجوم على الرواية على نحو يصل بهم إلى حد تكفير الكاتب.. وكانوا يجدون من يستمع إليهم منجذبا ببراعة الإلقاء، وسلاسة الحديث، والمقدرة على التأثير..

والشيخ «عمر عبد الرحمن»:

وقد أشرنا من قبل إلى فتواه، فقد كان يواصل هو الآخر توجيه قذائفه وهجمات من فوق أحد منابر مساجد الفيوم حيث كان «الشيخ عمر» يقيم هناك في ذلك الوقت، وقد أصدر الفتوى التي سبق لنا أن أشرنا إليها في مطلع هذا الفصل - ونشرتها جريدة الأنباء التي تصدر في الكويت بأن «نجيب محفوظ» مرتد عن الإسلام.. ثم إنه واصل هجومه من فوق المنبر الذي انقرد به في الفيوم، وراح يردد من فوقه ذات المقولات التي سجلتها نقلا عنه جريدة الأنباء الكويتية.. والتي تدعو إلى قتله إن لم يتب ويكفر عن ذنبه.

وأمثال هؤلاء كثيرون:

والواقع أن أمثال هؤلاء كانوا كثيرين سواء في العلن أو في الخفاء.. ففي العلن تمثل هؤلاء في العديد من خطباء المساجد، وأهل الفتوى الذين يتطوعون بها وينتهون فيها إلى تكفير الرواية ومؤلف الرواية، وكل من لا يشايعهم في أقوالهم. وكانت تلك الفتاوى تتردد في الخطب والأحاديث الدينية في يسر وبساطة، وفي أقوال مرسلة.. حتى لقد صار القول بأن رواية «أولاد حارتنا» رواية كافرة لمؤلف كافر قولاً شبه مسلم به لكثرة ما تردد على السنة من يصفون أنفسهم بأنهم رجال الدين، وأهل الفقه، وعلماء الشريعة..!!

أما في الخفاء فقد تسربت تلك الفتوى إلى التنظيمات السرية التي تتشكل وتعمل في الخفاء، والتي تضع الخطط، وتدريب أعدادا غفيرة للقيام بها وتنفيذها على النحو الذي تحقق بالفعل، وظهرت آثاره بارزة ومفزعزة في محاولة اغتيال «نجيب محفوظ» على النحو الذي سوف نفضله في الفصل التالي.. وقد ثبت أن أولئك المديرين كانوا مسلوبى الإرادة، واقعيين تحت تأثير قادتهم بحيث لا يستطيعون أن يخالفوا لهم أمراً بأى حال.

غير أن الجامع بين الفريقين هو التسرع في إبداء الرأي، وأخذ الأمور بظواهرها وصم الآذان بصفة نهائية دون السماع لوجهات النظر الأخرى، حتى ليكاد من يناقشهم يصل إلى يقين بأنهم لا ينظرون إلا إلى داخلهم ويحجبون النظر والفكر عن سواهم..!

وتبقى لنا كلمة:

ومع هذا السيل من الفتاوى المصبوغة بالصبغة الدينية، والتي أقيت على عجل، وقيلت في تسرع، دون أن تقوم على مناقشة الرأي والرأى الآخر أصبح الحكم بالتكفير أمرا مسلما به بالنسبة للراوى وللرواية..

ولكننا نسمح لأنفسنا بأن نشذ عن هذا التيار الذى أصدر حكمه النهائى، وقضى قضاءه البات دون مشاورة أو مداولة أو تمحيص.. ونأتى نحن لنرفع صوتنا الضعيف بين تلك الأصوات الزاعقة التى تكاد من قوتها وشدتها تصم الآذان فلا تتركها قادرة على أن تسمع قولاً، أو تفقه رأياً.

ولعلنا نجد فيما كتبه «رجاء النقاش» خير بداية.. فقد كتب (ص ٩٦ من المرجع سالف الذكر) يقول:

«لقد كتب «نجيب» روايته، وقال فى تفسيرها إنه لم يقصد بها أبداً أن يسئ إلى الدين أو إلى الذات الإلهية أو إلى أنبياء الله وطلب «نجيب» من الأزهر أن يحكم له أو عليه، ولكن الأزهر اتخذ موقف الصمت، وهو موقف أقل من مقامه، خاصة أن الرواية تحولت إلى «فتنة» كادت دماء «نجيب محفوظ» تسيل فيها، وهى دماء لها حرمتها مثل أى دماء أخرى، ومنع الفتنة واجب على كل قادر على ذلك، والأزهر ورجال الأزهر هم فى مقدمة القادرين». نعم.. هناك تقريران أعد أولهما واحد من الباحثين بمجمع البحوث الإسلامية وأعد الثانى من وقَّعه على أنه أمين عام المجمع.. ولكن أيا ما كان الوضع فإن تلك آراء فردية، كانت نتيجة اجتهادات شخصية، شأنها شأن من أصدر الفتاوى بالتكفير، ومن تعرض للرواية من فوق منبر مسجد أو أكثر.. ولكن ذلك كله لم يكن نتيجة دراسة واعية متأنية يشارك فيها أكثر من صاحب رأى وبخاصة وأنه كان هناك من علماء الدين من رأى فى الرواية آراء مغايرة بل ومعارضة لوجهات النظر السالفة، ممن سنعرض لهم فى موضع تال.

ثم إن تلك الفتاوى والآراء والخطب أصابها الخطأ ونالها الانحراف من ناحيتين:

الناحية الأولى: أن أيا من المفتين لم يسع إلى أن يعرف رأى المؤلف نفسه، أو أن يسأله عن حقيقة مقاصده.. أو على الأقل يعرض للآراء التى قيلت مخالفة لرأى من أفتى أو يستمع إلى وجهات نظرهم.. لم يفعل شيئاً من ذلك، ولم يستمع إلا إلى صوت نفسه، التى كثيرا ما تكون فى بعض الأحيان أمارة بالسوء وبخاصة إذا ما ازدهاها موقف الخطيب ذى الجمهور العريض المفتون بخطابته.. والمعبر عن ذلك بمختلف صور التعبير.

والناحية الثانية: أن أصحاب هذه الآراء والفتاوى أخذوا بتفسير وحيد، بناه كل منهم على ما استخلصه من شواهد ودلالات، وهو تفسير يميل إلى التضييق، بل وإلى الجزم بأنه الحق الذي لا يأتيه باطل. في حين أنه قول بشر ممن يجوز عليه الصواب كما يجوز الخطأ.. وهو اجتهاد قد يُوفق صاحبه إلى الحق كما قد ينحرف عن الحق ويبتعد عنه درجات ودرجات.

وعلى ذلك فإنه يحق لنا أن نقدر أن كل تلك الفتاوى والمقولات لها اعتبارها ولها أهميتها، ولكنها ليست الرأي الوحيد، أو القول الفصل في الموضوع، فهناك - من بعد - آراء أخرى، وتفسيرات مختلفة لها سندها ولها وجاهتها..

ومن هنا حق لنا أن نقول: تريثوا أهل الفكر، ولا تسارعوا إلى القول بأن لديكم القول الفصل، ولا تبسوا على ذلك ما بنيتم من نتائج سيئة، كان منها التكفير، والوصف بالإلحاد، واستحقاق كاتب الرواية للقتل.. فإن مثل تلك الأقوال المتسرفة - ولن أسارع بوصفها بالخاطئة والمنحرفة - هي التي أدت إلى حادث محاولة اغتيال «نجيب محفوظ»، وهي المحاولة التي كانت تنفيذا لقضاء سؤرى أصدر حكمه بليل، وبعث بمن يقوم بتنفيذه من شياطين الإنس بعد أن زودهم بالعتاد من الأفكار بل واليقين بأنه ينبغي على المجاهد الطاعة العمياء دون نقاش أو إبداء أية آراء..! ومن هنا حق لنا أن نقرر أن من حكم عليهم بالإعدام ستظل دماؤهم معلقة في رقاب من بثوا في نفوسهم تلك العقائد الفاسدة، ومن دفعوهم دفعا إلى الإقدام على تلك الأفعال وما هو من قبيلها.

* * *

.....